E/ESCWA/CAB/2001/1
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أوراق موجزة
الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية
الدوحة، ٩-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

نبذة تاريخية:
من الجات إلى منظمة التجارة العالمية

محمد رضوان(*)

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠١

ملاحظة: الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

(*) مسؤول أول شؤون اقتصادية، الإسكوا.

01-0715

المحتويات

الصفحة

تصدير ..... ج
مقدمـــة ١

أولاً- الجات ١٩٤٧ ..... ١

ألف- مفهوم الجات ١
باء- جولات الجات التفاوضية ٢
جيم- تنفيذ الجات (١٩٤٧-١٩٧٩) قبل جولة أوروجواي ٤

ثانياً- تشكيل النظام التجاري العالمي الجديد ٥

ألف- الظروف الدولية التي هيأت لمفاوضات جولة أوروجواي (١٩٧٣-١٩٨٥) ٥
باء- جولة أوروجواي (١٩٨٦-١٩٩٤) ٦

ثالثاً- اتفاق انشاء منظمة التجارة العالمية ١٢

ألف- مهام منظمة التجارة العالمية ١٢
باء- كيف تعمل منظمة التجارة الدولية ١٢
جيم- اتخاذ القرارات في المنظمة ١٤
دال- عضوية المنظمة ١٤
هاء- هل انتهت المفاوضات التجارية بعد جولة أوروجواي؟ ١٥
واو- نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية ١٥
زاي- أهم نتائج المؤتمرات الوزارية للمنظمة منذ إنشائها في عام ١٩٩٥ ..... ١٥
حاء- أوضاع التجارة العربية ١٧

رابعاً- خلاصة ١٩

تصدير

يُعقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، خلال الفترة ٩-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وهي أول مرة يُعقد فيها مثل هذا الحدث الهام في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

ومن المفارقات أن الإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية قد جاء من المغرب العربي حيث عقدت اجتماعات مراكش (١٩٩٤)، التي تعتبر نقطة بداية لمرحلة تاريخية من اتفاقات التجارة العالمية المتعددة الأطراف. والآن تأتي من المشرق العربي المرحلة التالية، سواء تم الاتفاق أو لم يتم حول بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية العالمية المتعددة الأطراف، وتطالب كثير من الدول النامية أن تكون تلك الجولة الجديدة هي "جولة التنمية"، بما يؤكد أن أي مفاوضات جديدة لا بد من أن تأخذ في الاعتبار التوازن بين مصالح الدول المتقدمة ومصالح الدول النامية في إطار قواعد للنظام التجاري الدولي تراعي مصالح كافة الأطراف، وبما يعطي بعداً أكثر عمقاً لمطالب الدول النامية في المرحلة التالية.

ومع تعدد الآراء والاجتهادات حول اتفاقات التجارة العالمية، ونظراً لنقص التفاصيل الفنية حولها باللغة العربية، رأت الإسكوا إصدار عدد من الأوراق الموجزة التي تلقي الضوء على تلك الموضوعات الهامة. وذلك استكمالاً لجهودها السابقة في إطار ما تقدمه للدول الأعضاء من معونة فنية وخدمات استشارية في موضوعات التجارة العالمية، وحتى تتاح الفرصة للمعنيين في الدول العربية لكي يُكوِّنوا رأياً سديداً حول هذه الموضوعات الحيوية والمتشعبة الأبعاد.

وسيجري إصدار هذه الأوراق تباعاً وقبل انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع، وستتناول جوانب مختلفة من اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وسيعمل على إعدادها نخبة من المتخصصين في المنطقة العربية في هذا المجال. ويصل عدد الأوراق المزمع إصدارها قرابة عشرين ورقة تتناول موضوعات مختلفة. ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

القسم الأول: يتضمن أوراقاً عامة عن منظمة التجارة العالمية، والسياسات التجارية وتشمل: (١) نبذة تاريخية عن النظام التجاري الدولي؛ (٢) قواعد الانضمام والتفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية؛ (٣) الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال المستقبلي؛ (٤) موقف الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية؛ (٥) الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا لمصلحة الدول الأعضاء في موضوع التجارة العالمية؛ (٦) أثر منظمة التجارة العالمية على الدول العربية؛ (٧) تسوية المنازعات؛ (٨) الحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل منظمة التجارة العالمية.

القسم الثاني: يتناول الاتفاقات التجارية الأساسية في القطاعات المختلفة وتشمل الأوراق ما يلي: (٩) الزراعة؛ (١٠) الخدمات؛ (١١) اتفاقات التكامل الإقليمي؛ (١٢) الملكية الفكرية؛ (١٣) الملابس والمنسوجات؛ (١٤) الحواجز الفنية للتجارة، ومعايير الصحة والصحة النباتية؛ (١٥) الدعم والإغراق؛ (١٦) التقييم الجمركي وقواعد المنشأ.

القسم الثالث: يتناول الموضوعات المستقبلية واهتمام دول المنطقة بها، ويشمل: (١٧) التجارة الإلكترونية؛ (١٨) التجارة والاستثمار؛ (١٩) التجارة والبيئة؛ (٢٠) علاقة النفط ومنتجاته باتفاقات التجارة العالمية.

ونأمل بهذه الإصدارات المتلاحقة أن نفيد القارئ في الوطن العربي والسادة المسؤولين، ومتخذي القرار، ورجال الأعمال، والباحثين، ورجال الصحافة للمساهمة في بلورة الأفكار حول قضايا التجارة العالمية، وأن توضح إيجابياتها وسلبياتها. ونرجو أن يساعد هذا الجهد الذي تقدمه الإسكوا للدول الأعضاء في الاطلاع على الجوانب المختلفة لهذه القضية المتشعبة وذلك بغية خدمة هذه الدول، وإعداد كوادرها للتفاوض في إحدى أهم القضايا التي سيكون لها أثر كبير على مستقبلها التجاري والاقتصادي.

بيروت في ٢٠٠١/٨/٢٠

مرفت تلاوي
الأمين التنفيذي

مقدمة

على مدى أكثر من نصف قرن، حدثت تطورات كثيرة في النظام التجاري العالمي منذ توقيع الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) في عام ١٩٤٧، مروراً بالعديد من الجولات التفاوضية حول تحرير التجارة في السلع، ووصولاً إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٤ وبدء نشاطها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ثم البدء في مفاوضات جديدة حول بعض قضايا التجارة العالمية، مثل تجارة الخدمات والزراعة، وذلك في عام ٢٠٠٠. لقد خلقت هذه التطورات جدلاً واسع النطاق في العالم بأسره فيما يتعلق بانطباعات وطموحات الدول المتقدمة والدول النامية، وخاصة بالنسبة للاتفاقات الجديدة المتعددة الأطراف، مثل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وغيرها. وأصبح هناك ترقب لما تسفر عنه المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، وهي أعلى سلطة لاتخاذ القرارات بالنسبة لقضايا التجارة العالمية. ويأتي المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة، الذي سيعقد بالدوحة في الفترة ٩-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وسط أجواء مناهضة للعولمة، وبعد فشل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة الذي عقد في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام ١٩٩٩.

وتُعنى هذه الورقة بسرد التطور التاريخي لنظام التجارة العالمي، وما تمخضت عنه المفاوضات التي عقدت في جولات الجات وجولة أوروجواي وأسفرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية، ودخول اتفاقات جديدة حيز النفاذ. والهدف من الورقة هو تقديم الملامح العامة لاتفاق الجات وجوانبه المضيئة وتلك التي شهدت إخفاقات، وكذلك تقديم إيضاح للعوامل التي مهدت لمفاوضات جولة أوروجواي التي تعد - باتفاقاتها - أساساً للنظام العالمي الجديد للتجارة الدولية. وضماناً للاتساق، تهدف هذه الورقة أيضاً إلى إيضاح موقف الدول العربية ووزنها في التجارة العالمية وهيكل تجارتها الخارجية وتوزّعها الجغرافي، والدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

أولاً- الجات ١٩٤٧

ألف- مفهوم الجات[١]

الجات اختصار لعبارة باللغة الإنكليزية هي: General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)، وتعني "الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة". وقد أبرم هذه الاتفاق في

---

(١) راجع:

(أ) Jorgen- Ulff- Miller Nielson. Erik Strojer Madsen and Kurt Pedersen: International Economics the Wealth of Open Nations, McGraw Hill Book Company, 1995:-

(ب) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادى والاجتماعي وصندوق النقد العربي: اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، تحرير سعيد النجار، ١٩٩٥؛

(ج) إبراهيم عيسوي: الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧، ودخل حيز النفاذ في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٤٨. وكان تنفيذه يجري من خلال أمانة دائمة مقرها جنيف. وكان من مهام الجات الإشراف على جولات المفاوضات حول تجارة السلع، والإجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في الاتفاق (التي كانت تسمى بالأطراف المتعاقدة). وكان من المفترض إنشاء منظمة للتجارة الدولية International Trade Organization (ITO) في عام ١٩٤٧، بناءً على ميثاق هافانا، إلا أن ذلك لاقى معارضة من بعض الدول الصناعية في ذلك الوقت. وحتى يكون الأمر واضحا، فإن هذه المنظمة، التي كان يفترض إنشاؤها في عام ١٩٤٧، تختلف عن منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO)، التي أنشئت بناءً على جولة أوروجواي وبدأت نشاطها في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، من حيث الأهداف والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف التي تشملها.

لقد كان اتفاق الجات بمثابة إطار قانوني لتيسير المعاملات التجارية الدولية بين الأطراف المتعاقدة، ويعتمد على عدة مبادئ أهمها: (١) تحرير التجارة الدولية، وذلك بتخفيض التعريفة الجمركية وبتخفيف أو إزالة القيود غير الجمركية؛ وكانت المفاوضات في الجولات المختلفة للجات تقوم على أساس التبادلية، التي تعني انه إذا عرضت دولة ما تخفيض التعريفة الجمركية على سلعة معينة، فإن ذلك يكون مشروطاً بأن تحصل على تخفيضات من الدول الأخرى على سلع تهمها تصديريا. وتسمى التعريفة الجمركية المتفق عليها في إطار المفاوضات تعريفة مثبتة (Bound Tariff)؛ (٢) عدم التمييز (Non-Discrimination) بين الدول الأعضاء في المعاملات التجارية، وهذا المبدأ يعرف بشرط الدولة الأولى بالرعاية ((Most Favoured Nation (MFN)، ومفاده انه إذا منحت دولة ما ميزة تجارية لدولة أخرى فإن ذلك يسري تلقائياً على جميع الدول الأعضاء؛ وهذا المبدأ يعني المساواة في المعاملات التجارية بين جميع الدول الأعضاء؛ (٣) تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية الدولية، وذلك بوضع ضوابط مثل تجنب سياسة الإغراق (Dumping)، الذي يواجه بفرض رسوم ضد الإغراق؛ وكذلك تجنب دعم الصادرات، الذي يواجه بفرض رسوم مضادة للدعم. كما ان على الدول اعتماد التعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية وعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية التي منها، مثلاً، نظام الحصص، وهذا يسمى بالشفافية (Transparency)، اذ إن التعريفات الجمركية تكون مدرجة في جداول التزامات كل دولة، وبذلك تكون السياسة التجارية معروفة لكل الدول؛(٤) مبدأ المعاملة الوطنية(National Treatment)، ويعني أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بأن تعطي السلعة المستوردة معاملة لا تقل امتيازاً عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة لها والمنتجة محلياً فيما يتعلق بالضرائب والرسوم وغيرها؛ (٥) المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلاً للدول النامية، وذلك لزيادة معدلات التنمية بها.

باء- جولات الجات التفاوضية

بدأ اتفاق الجات أولى جولاته التفاوضية في جنيف في عام ١٩٤٧، وكان عدد الدول الأعضاء المشاركة في هذه الجولة ٢٣ دولة هي الدول المؤسسة للجات، وكان من بينها دولتان عربيتان هما الجمهورية العربية السورية ولبنان، إلا أنهما انسحبتا من الاتفاق فيما بعد. وكان الهدف من اجتماع هذه الدول معالجة القيود التجارية المتزايدة عقب الحرب العالمية الثانية، وإنشاء نوع من

التوازن بين حق الدولة في حماية منتجاتها والتمتع بمزايا زيادة الصادرات وتدفق التجارة الخارجية، لما لهذا الأمر من فائدة على البنيان الاقتصادى لأي من تلك الدول.

الجدول ١- جولات التفاوض منذ إنشاء الجات

السنة	اسم الجولة	عدد الدول المشاركة	موضوع الجولة
١٩٤٧	جنيف	٢٣	التعريفات الجمركية
١٩٤٩	آنسي	١٣	التعريفات الجمركية
١٩٥١	توركاي	٣٨	التعريفات الجمركية
١٩٥٦	جنيف	٢٦	التعريفات الجمركية
١٩٦١-١٩٦٠	ديلون	٢٦	التعريفات الجمركية
١٩٧٦-١٩٦٤	كينيدي	٦٢	التعريفات الجمركية، مكافحة الإغراق
١٩٧٩-١٩٧٣	طوكيو	١٠٢	التعريفات الجمركية، الإجراءات غير الجمركية، إطار للعلاقات التجارية
١٩٩٣-١٩٨٦	أوروجواي	١٢٣	التعريفات الجمركية، الإجراءات غير الجمركية، الخدمات، الزراعة، المنسوجات، حقوق الملكية الفكرية، تسوية المنازعات، إنشاء منظمة التجارة العالمية

المصدر: World Trade Organization (WTO):Trading into the Future.1996.

لقد كانت مفاوضات الجات تركز على تحرير التجارة العالمية في السلع عن طريق تخفيض وتثبيت التعريفة الجمركية وتخفيف الحواجز غير التعريفية بالنسبة للسلع. وكان ذلك خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٦١، أي في الجولات الخمس الأولى. وفي جولة كنيدي، تطرقت المفاوضات الى مكافحة الإغراق. أما في جولة طوكيو فقد تم التوصل الى تسعة اتفاقات هامة[٢] هي: (١) العوائق الفنية أمام التجارة؛ (٢) قواعد التقييم الجمركي؛ (٣) الإجراءات الخاصة بتراخيص الاستيراد؛ (٤) إجراءات مواجهة الإغراق؛ (٥) الدعم والإجراءات المضادة؛ (٦) المشتريات الحكومية؛ (٧) التجارة في اللحوم البقرية؛ (٨) التجارة في منتجات الألبان؛ (٩) التجارة في الطائرات المدنية، ولم ينضم إلى هذه الاتفاقات سوى عدد محدود من الدول الأعضاء في الجات. وفي جولة أوروجواي تم تحويل الاتفاقات الخمسة الأولى إلى اتفاقات متعددة الأطراف، وذلك بعد إدخال تعديلات عليها. وبذلك فإن الاتفاقات تطبق حزمة واحدة على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. أما الاتفاقات الأربعة الأخرى، التي تسمى بالاتفاقات الجماعية (Plurilateral Agreements)، وهي: المشتريات الحكومية، والتجارة في اللحوم، والتجارة في منتجات الألبان، والتجارة في الطائرات المدنية، فإن الانضمام إليها اختيارى، وقد بقيت حتى بعد جولة أوروجواي غير ملزمة إلا للدول التي وافقت عليها. إلا أنه، في عام ١٩٩٧، تم إلغاء اتفاقي اللحوم والألبان و بقي اتفاقا المشتريات الحكومية والطائرات المدنية.

---

(٢) The General Agreement on tariffs and Trade (GATT). The Tokyo Round Texts of the Agreements. Geneva. August. 1986.

جيم- تنفيذ الجات (١٩٤٧-١٩٧٩) قبل جولة أوروجواي

بعد أن أوضحنا مبادىء اتفاق الجات وجولاته التفاوضية والموضوعات التي كانت محل تفاوض، فإن السؤال هو: هل تم تحرير التجارة العالمية في ظل الجات على مدى جولاته التفاوضية المختلفة التي سبقت جولة أوروجواي؟ بداية، يجب أن نشير الى أن اتفاق الجات كان يهتم - في فحواه القانوني - بتحرير التجارة في كافة السلع، ولكن، في التطبيق الفعلي، لم ينطبق ذلك إلا على السلع الصناعية، فتركت خارج هذا الاتفاق السلع الزراعية والمنسوجات والملابس، وهي السلع التي يملك العديد من الدول النامية ميزة نسبية في إنتاجها.

لقد نجح الجات، منذ عام ١٩٤٧، في تخفيض العوائق التجارية، وخاصة التعريفات الجمركية، إذ انخفض متوسط التعريفة من حوالي ٤٠ في المائة إلى نحو ٤ في المائة، (راجع الشكل ١). لكن الجات فشل في تخفيض العوائق غير التعريفية، مثل تراخيص الاستيراد وحصص الاستيراد وغيرها. ولم تحظ هذه العوائق غير الجمركية بالاهتمام في جولات المفاوضات السبع التي سبقت جولة أوروجواي، باستثناء دورة طوكيو التي لمست هذا الجانب.

كذلك فشل الجات في معالجة التجارة في السلع الزراعية، فبقيت هذه السلع خارجه، وكان ذلك ضد مصالح الدول النامية لأن الدول المتقدمة قدمت دعماً متزايداً للمنتجين الزراعيين (الذين يمثلون قوة لها تأثيرها السياسي) بلغ نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى (OECD)[٣]. وكان لذلك أثره في تشويه التجارة الزراعية العالمية. وأخفق الجات أيضاً في معالجة تجارة المنسوجات والملابس، التي خرجت من نظام الجات منذ عام ١٩٦٢، وخضعت التجارة الدولية في هذه المواد لاتفاق خاص هو "اتفاق المنسوجات القطنية، الذي اقتصر على المنسوجات القطنية في البداية، إلا أنه اتسع في عام ١٩٧٤ ليشمل كافة المنسوجات والملابس القطنية وغيرها من الألياف الطبيعية والصناعية "(Multi-Fiber Agreement) (MFA). وكان هذا الاتفاق يقوم على مبدأ الاتفاق الودي بين الدول المصدرة والدول المستوردة للمنسوجات والملابس، حيث تحدد حصة لكل دولة مصدرة الى الدولة المستوردة، وهنا نلاحظ مدى مخالفة ذلك لنظام الجات الذي يدعو الى استخدام التعريفة الجمركية فقط وليس القيود الكمية.

وغالباً ما بقيت التعريفات مرتفعة في الدول الصناعية المتقدمة النمو فيما يخص صادرات الدول النامية من السلع التي يتم إنتاجها بعمالة كثيفة، مثل المصنوعات الجلدية والأثاث والسجاد وغيرها.

---

(٣) The World Bank, Press Releases; World Bank Calls on Rich Countries To Open Their Markets for the Poor and Their Children.

الشكل ١

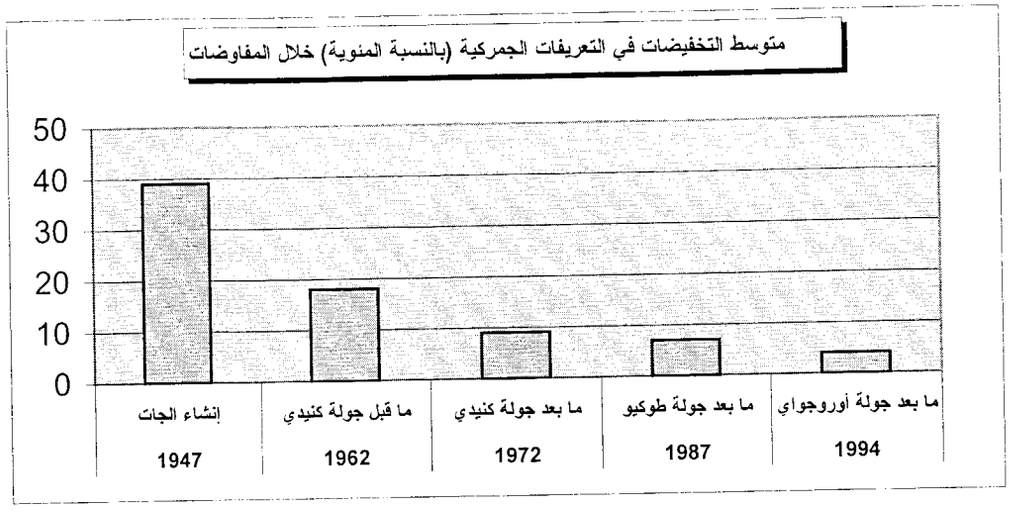

المصدر: WTO: op. cit.

تلك هي جوانب نجاح وإخفاق الجات، وهي تتلخص في النجاح في تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية التي تهم الدول الصناعية المتقدمة، والفشل في معالجة التجارة في السلع التي تهم الدول النامية.

ثانياً- تشكيل النظام التجاري العالمي الجديد

ألف- الظروف الدولية التي هيأت لمفاوضات جولة أوروجواي (١٩٧٣-١٩٨٥)

بعد الاستقرار النسبي الذي شهده الإقتصاد العالمي خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٧٣ من حيث معدلات النمو الجيدة في كل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة الدولية ومن حيث تحرير التجارة في السلع الصناعية، حدثت تغيرات جوهرية في مناخ التجارة العالمية تزامنت مع جولة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩) واستمرت حتى عام ١٩٨٦، حين بدأت جولة أوروجواي. وقد نجمت هذه التغيرات عن ممارسات من الدول المتقدمة وعن عوامل أخرى أدت إلى اضطراب في الأسواق العالمية وخلل في الأداء الاقتصادى والتجاري العالمي. فالنمو في كل من الناتج المحلي العالمي والتجارة الدولية قد انخفض الى أدنى مستوى لهما منذ الخمسينات، وبلغ ٢,١ في المائة خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٥. أما العوامل التي أدت الى ذلك فهي[٤]:

---

(٤) راجع: (أ) Jorgen Ulff and Others op. cit؛

(ب) إبراهيم عيسوي: المرجع السابق.

(أ) زيادة حدة المنافسة على الأسواق الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة، من جانب، والدول التي تنامت قدراتها الاقتصادية في آسيا، مثل اليابان والاقتصاديات الناشئة، من جانب آخر؛ ولجوء الدول الصناعية إلى حماية أسواقها المحلية من المنافسين، سواء كانوا من دول صناعية أو من دول نامية. وقد ظهرت بذلك موجة من الحماية، أو ما كان يسمى بالحمائية الجديدة (Neoprotectionism)، التي اعتمدت على انتهاج أساليب غير جمركية مثل تقييد الواردات ومحاولة زيادة الصادرات من خلال إجراءات حمائية؛

(ب) ارتفاع أسعار النفط عالمياً، وتراجع الأداء الإقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة؛ ومن هنا جاءت الدعوة إلى تحرير التجارة عالمياً، سعياً إلى إنعاش الاقتصاد العالمي؛

(ج) ظهور أهمية ومكانة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية في الدول الصناعية المتقدمة؛ وقد ظهر بذلك، في هذه الدول، اتجاه قوي يقضي بضرورة إدراجها في إطار التجارة العالمية ضمن اتفاقات متعددة الأطراف؛

(د) ما أدت إليه زيادة دعم القطاع الزراعي في الإتحاد الأوروربي من قيام الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى بالتفكير في إدراجها ضمن إطار تجاري عالمي، وذلك لتخفيض هذا الدعم؛

(هـ) ما أدى إليه ضعف آلية تسوية المنازعات في الجات ١٩٤٧ من ظهور تجاوزات كثيرة في الأسواق العالمية كانت مبرراً للبحث عن آلية جديدة قوية تشكل أساساً لتسوية المنازعات في التجارة الدولية.

باء- جولة أوروجواي (١٩٨٦-١٩٩٤)

جاءت هذه الجولة لتكون آخر جولة تفاوضية للجات، وشارك فيها عدد كبير من الدول الأعضاء بلغ ١٢٣ دولة، معظمها من الدول النامية. ومقارنة بجولة المفاوضات الأولى في جنيف، ارتفع عدد الدول بنحو ١٠٠ دولة. وقد بدأت الجولة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وانتهت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، واعتمدت الدول المشاركة فيها نتائجها الرسمية في مدينة مراكش بالمغرب في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

ولكن ما هو الجديد في جولة أوروجواي؟

إن الجديد في جولة أوروجواي يأتي على النحو التالي: (١) مشاركة الدول النامية بفعالية في المفاوضات لأول مرة في تاريخ الجات؛ (٢) اعتبار الاتفاقات حزمة واحدة لا تقبل التجزئة، ما عدا الاتفاقات الجماعية؛ (٣) استحداث نظام قوى لتسوية المنازعات؛ (٤) اعتبار الاتفاقات التي تم التوصل إليها نقطة بداية، لا نهاية، في النظام التجاري العالمي. ويجدر بالإشارة هنا أن اتفاق الجات، الذي أصبح يطلق عليه اسم الجات ١٩٩٤ بعد إدخال العديد من التعديلات في جولات المفاوضات المختلفة على الجات ١٩٤٧، يعد جزءاً من نظام التجارة العالمي المتعدد الأطراف في السلع ضمن إطار منظمة التجارة العالمية. ويتألف الجات ١٩٩٤ من كافة الوثائق القانونية التي دخلت حيز النفاذ في إطار الجات ١٩٤٧ قبل سريان مفعول الاتفاق الخاص بإنشاء منظمة التجارة

العالمية. وبالإضافة الى ذلك، هناك اتفاقات تجارية متعددة الأطراف جاءت نتيجة لمفاوضات جولة أوروجواي وتعد جديدة في نظام التجارة العالمي[٥]، وسنشير إليها هنا باختصار لأن هناك أوراقا بحثية أخرى سوف تتناولها تفصيلا:

١- اتفاق الزراعة
(Agreement on Agriculture)

ينص اتفاق الزراعة على تحويل القيود غير التعريفية المفروضة على السلع الزراعية الى قيود تعريفية. وهذا يعني إلغاء كافة القيود غير التعريفية. ثم يتم تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة ٣٦ في المائة في الدول المتقدمة، وذلك خلال ٦ سنوات من بدء سريان اتفاق منظمة التجارة العالمية، و٢٤ في المائة في الدول النامية وخلال ١٠ سنوات. أما بالنسبة للدول الأقل نموا، فإن الاتفاق لا يلزمها بإجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية. كما ينص الاتفاق على حظر تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية، وعلى تخفيض دعم التصدير للسلع الزراعية بنسبة ٣٦ في المائة من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات وبنسبة ٢١ في المائة من كميات الصادرات التي يتم دعمها، وذلك بالنسبة لفترة الأساس التي هي ١٩٨٦-١٩٩٠، وفي الدول المتقدمة على مدى ٦ سنوات؛ ويتم التخفيض بنسبة ٢٤ في المائة من القيمة و١٤ في المائة من الكمية، وذلك في الدول النامية وعلى مدى ١٠ سنوات. وأما الدول الاقل نمواً فهي غير مطالبة بإجراء تخفيضات في دعم الصادرات الزراعية. وهناك استثناءات من تخفيض التعريفة والدعم، وكذلك قرار خاص بمساعدة الدول التي تعد مستورداً صافياً للغذاء.

٢- الاتفاق الخاص بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية
(Agreement on Application of Sanitary and Phytosanitary Measures (SPS))

هو اتفاق مكمل لاتفاق الزراعة، ويقر بحق كل دولة عضو في المنظمة في اتخاذ ما تراه ضرورياً لحماية صحة النباتات والحيوانات وضمان سلامة الأغذية؛ وينص على أن تكون الإجراءات الخاصة بذلك عند الحدود الضرورية علمياً، مع عدم التمييز ومراعاة الشفافية. وهناك أيضاً إجراءات للرقابة والفحص واستصدار الموافقات. ويعد هذا الاتفاق وثيق الصلة باتفاق العوائق الفنية أمام التجارة.

---

(٥) (أ) World Trade Organization (WTO): the Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations. Geneva. 1995 the Legal Texts.

(ب) International Trade Centre. UNCTAD.WTO and Commonwealth Secretariat: Business Guide to the Uruguay Round. 1996.

(ج) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير الدورة التاسعة عشرة، ٧-٨ أيار/مايو ١٩٩٧.

٣- اتفاق التجارة في المنسوجات والملابس
(Agreement on Textiles and Clothing)

ينص هذا الاتفاق على إدراج تجارة المنسوجات والملابس ضمن اتفاقية متعددة الأطراف، على أن يكون ذلك خلال ١٠ سنوات كفترة انتقالية، وعلى أربع مراحل: الأولى تبدأ في عام ١٩٩٥، أي منذ سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وبنسبة لا تقل عن ١٦ في المائة من الحجم الكلي للواردات من المنسوجات والملابس (كما كان في عام ١٩٩٠)؛ والثانية تكون النسبة فيها ١٧ في المائة من حجم الواردات وخلال ٣ سنوات تبدأ من عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٨؛ والثالثة تكون النسبة فيها ١٨ في المائة وخلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢؛ أما المرحلة الرابعة فتشمل نسبة الـ ٤٩ في المائة الباقية وتمتد على الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وفي هذه المراحل تلغى الحصص الكمية التي كانت سائدة قبل جولة أوروجواي.

٤- الاتفاقات الأخرى المتعلقة بتجارة السلع

(أ) إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة
(Agreement on Trade-Related Investment Measures)

حدد الاتفاق هذه الإجراءات بأنها الاشتراطات التي تضعها السلطات المحلية في دولة ما على الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها، مثل اشتراط قيام المشروع الأجنبي باستخدام منتجات محلية أو وجود نسبة معينة للمكون المحلي في منتجات المشروع، واشتراط أن تكون واردات المشروع محددة بكمية أو قيمة معينة، أو تقييد صادرات المشروع بنسبة معينة من إنتاجه. وهذه الاشتراطات تناقض مبادئ الجات وتحرير التجارة العالمية. وينص الاتفاق على قيام كل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية بإلغاء الإجراءات المحظورة خلال سنتين من قيام المنظمة، وذلك بالنسبة للدول المتقدمة النمو، و٥ سنوات للدول النامية، و٧ سنوات للدول الأقل نمواً؛

(ب) الإجراءات الوقائية (Agreement on Safeguards)

إذا زادت واردات دولة عضو ما من منتج معين بصورة غير متوقعة وبشكل يحدث ضرراً جسيماً، جاز لهذه الدولة، بناء على الاتفاق، اتخاذ إجراءات حكومية لحماية إنتاجها المحلي. ويكون ذلك باستخدام أحد البدائل التالية: (١) فرض رسوم إضافية على السلعة المستوردة؛ (٢) فرض حصة على السلعة المستوردة التي سببت الضرر؛ (٣) سحب الالتزام بإجراء تنازلات جمركية بشأن هذه السلعة، مع التعويض. ويجب التخلص من أية إجراءات وقائية خلال ٥ سنوات من قيام منظمة التجارة العالمية أو خلال ٨ سنوات من بدء تطبيق الإجراءات الوقائية، وذلك كحد أقصى؛

(ج) مواجهة سياسات الإغراق (Anti-Dumping)

يُعتبر إغراقاً تصديرُ دولة ما لمنتجات ما بأسعار أقل من السعر الطبيعي في أسواقها المحلية وبحيث يؤدي الإغراق الى الإضرار بمصالح المنتجين في الدول المستوردة. وقد تضمن الاتفاق وضع قواعد لحساب هامش الإغراق، وهو الفروق السعرية، وتحديد قيمة الرسوم المضادة

للإغراق، وتحديد معايير لوقوع الضرر من الإغراق. وينص الاتفاق على وقف الإجراءات المضادة للإغراق بعد مرور ٥ سنوات على اتخاذها، وعلى الوقف الفوري لأي تحقيق في حالات الإغراق إذا كان هامش الإغراق ضئيلاً، وهو أقل من ٢ في المائة من سعر تصدير المنتج، أو إذا كانت الكمية المستوردة من دولة معينة متهمة بالإغراق ضئيلة وأقل من ٣ في المائة من الواردات الكلية للمنتج؛

(د) الدعم والإجراءات المضادة (Subsidies and Countervailing Measures)

أعطى الاتفاق تعريفاً وافياً للدعم هو "مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أية هيئة عامة وتتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها". ويحدد الاتفاق أنواع الدعم حسب درجة مشروعية تطبيقية من وجهة نظر منظمة التجارة العالمية. فهناك دعم محظور يستدعي اتخاذ إجراءات مضادة له، مثل دعم سلعة أو خدمة أو صناعة أو قطاع معين؛ ودعم ينطوي على تفضيل استخدام المنتجات المحلية على المستوردة؛ وهناك دعم مسموح به ولا يستدعي اتخاذ إجراءات مضادة له، مثل الدعم الموجه لبرامج البحوث العلمية، والدعم الممنوح للمناطق الأقل نمواً في الدولة، والدعم الممنوح للمشروعات لتمكينها من تعديل تجهيزاتها بما يتناسب والمتطلبات البيئية الجديدة التي يفرضها القانون. وتتمثل الإجراءات المضادة للدعم في فرض رسوم تعويضية أو تقديم تعويض الى الطرف المتضرر. وينبغي إلغاء الرسوم التعويضية خلال ٥ سنوات من تطبيقها. لكن هناك عدداً من الاستثناءات لصالح الدول النامية يشمل ما له دور في برامج التنمية الاقتصادية لديها. وهذه الاستثناءات هي: (١) بالنسبة لدعم التصدير، لن يسري حظر دعم الصادرات على الدول الأعضاء الأقل نمواً أو الدول النامية طالما كان دخل الفرد فيها أقل من ١٠٠٠ دولار أمريكي في السنة؛ أما الدول الأعضاء الأخرى فعليها إلغاء دعم الصادرات خلال ٨ سنوات من قيام منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥)؛ (٢) بالنسبة لدعم تفضيل المنتج المحلي على المنتج المستورد، لن يسري حظر هذا النوع من الدعم على الدول النامية طوال ٥ سنوات من تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية؛ وتزداد هذه المدة الى ٨ سنوات للدول الأقل نمواً؛ (٣) الدعم في إطار برامج الخصخصة، وذلك فيما يتعلق بالتكاليف الاجتماعية؛ (٤) الدعم الذي يمكن التجاوز عنه، إذا كان الدعم الكلي الممنوح لمنتج ناشئ في دولة نامية لا يزيد عن ٢ في المائة من قيمة المنتج، أو إذا كان حجم الواردات المدعومة لا يزيد عن ٤ في المائة من الواردات الكلية من هذا المنتج في الدولة المستوردة؛

(هـ) اتفاق العوائق الفنية أمام التجارة (Agreement on Technical Barriers to Trade)

يتناول هذا الاتفاق استخدام الجوانب المتعلقة بالتعبئة، والعلامات، وبيانات السلع، والمعايير الفنية والمواصفات، وإجراءات الفحص، واستخراج شهادات الصلاحية، وغير ذلك، بشكل يؤدي الى عرقلة التجارة. وفيما يتعلق بالصحة النباتية وسلامة البشر والحيوان وحماية البيئة، يقر الاتفاق بحق الدول الأعضاء في وضع ما تراه ضرورياً في هذا الشأن، ولا يُلزمها بتعديل هذه المعايير لتتوافق مع المعايير الدولية. ويتضمن الاتفاق نصوصاً تقضي بمعاملة متميزة للدول النامية؛

(و) اتفاق التقييم الجمركي (Customs Valuation)

يتضمن القواعد التي تنظم العلاقة بين سلطة الجمارك والمستوردين عند تحديد قيمة السلعة لأغراض فرض الرسوم الجمركية عليها. وهو يهدف الى تأمين استقرار التعامل وتحقيق التوازن

بين حق السلطات الجمركية في تحديد قيمة السلعة المستوردة والحصول على الرسوم الجمركية الحقيقية، وحق المستورد في ضمان عدم مغالاة هذه السلطات في فرض الرسوم بشكل عشوائي؛

(ز) اتفاق تراخيص الاستيراد (Agreement on Import Licensing Procedures)

ينص هذا الاتفاق على حق السلطات الحكومية في فرض نظام تراخيص الاستيراد على السلع المستوردة بغية تنظيم دخولها الى الدولة، على أن يكون منح هذه التراخيص تلقائياً. وهو يضع القواعد اللازمة للحالة التي تستخدم فيها الدولة التراخيص بشكل غير تلقائي، وذلك شرط أن تتم العملية بشكل لا يؤدي الى عرقلة التجارة الدولية؛

(ح) اتفاق فحص البضائع قبل الشحن (Agreement on Pre-Shipment Inspection)

يضع هذا الاتفاق الضوابط المسموح بها، ويتناول حق الدول في فحص السلع المستوردة قبل الدخول إلى أراضيها، سواء من حيث الكمية أو القيمة أو الجودة أو المواصفات الفنية. ويطبق الاتفاق في حال اتفاق المستورد والمصدر على إجراءات فحص السلع قبل شحنها.

(ط) اتفاق قواعد المنشأ (Agreement on Rules of Origin)

ينص هذا الاتفاق على القواعد التي تضعها الدول لتحديد منشأ السلع الواردة إليها، بما في ذلك القواعد المتعلقة بالتبويب والتصنيف الجمركي وتحديد نسب المنشأ في الصناعات التجميعية، بشرط ألا تؤدي هذه القواعد الى وضع العراقيل أمام التجارة الدولية. وقد جاء هذا الاتفاق ليسد ثغرة تتعلق بالتهرب من تطبيق مبادئ الجات الخاصة بمكافحة الإغراق. وهو ينص على تشكيل لجنة مهمتها تنسيق قواعد المنشأ أو توحيدها، على أن تنتهي من هذه المهمة خلال ٣ سنوات من تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية.

(ي) التفاهم حول التكتلات الاقتصادية الإقليمية

حدد التفاهم طريقة حساب الرسوم الجمركية والإجراءات التجارية الأخرى قبل تشكيل التجمعات الإقليمية (مثل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية)، وما بعد تشكيلها، وذلك بما يتفق مع الشرط الذي يستوجب عدم وصول الرسوم الجمركية والإجراءات التجارية التي تفرض، عند تشكيل التجمعات، على التجارة مع الدول غير الأعضاء في التجمعات، الى مستوى يسبب تقييد التجارة بالنسبة لما كانت عليه قبل تكوين التجمعات.

٥- الاتفاق العام بشأن الخدمات
(General Agreement on Trade In Services (GATS))

يُسمى هذا الاتفاق بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (جاتس)، وهو يغطي تجارة الخدمات بكل أشكالها. وقد قسمت أمانة منظمة التجارة العالمية أنشطة الخدمات الى ١٢ نشاطاً و١٥٥ قطاعاً فرعياً تضم كافة الخدمات التجارية في كل القطاعات. ويتكون الاتفاق من مفاهيم عامة ومبادئ وقواعد لتجارة الخدمات، وجداول بالالتزامات التي تتعهد بها الدول الأعضاء. وقد

حدد أربعة أشكال لتوريد الخدمة وهي: (١) انتقال الخدمة عبر الحدود (مثل خدمات البنوك وشركات التأمين والخدمات الهندسية)؛ (٢) انتقال مستهلك الخدمة الى دولة أخرى، مثل السياحة؛ (٣) الوجود التجاري في الدولة التي ستقدم فيها الخدمات، مثل فروع الشركات؛ (٤) انتقال الأشخاص الطبيعيين، ويعني الانتقال المؤقت وليس الانتقال للبحث عن فرصة عمل أو إقامة دائمة، أي انتقال الخبراء والمستشارين. وهناك نوعان من الالتزامات في تجارة الخدمات: الأول يتمثل في التزامات عامة تطبق على جميع قطاعات الخدمات، مثل الالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، والمعاملة الوطنية، والشفافية، وتسهيل زيادة مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية في الخدمات؛ والثاني يتمثل في التزامات محددة تقع في قطاعات الخدمات المختلفة من قبل كل دولة. ويجيز الاتفاق دخول الدول الأعضاء في تكامل اقتصادى، أي إقامة تجمعات إقليمية لتحرير تجارة الخدمات فيما بين الدول الأعضاء في هذه التجمعات؛ وبمقتضاه يتعهد الأعضاء بالدخول في مفاوضات جديدة لتحرير تجارة الخدمات تبدأ خلال ٥ سنوات، على الأكثر، من تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية، أي عام ٢٠٠٠، وهو ما حدث بالفعل، إذ ان هناك مفاوضات جديدة بدأت بشأن التجارة في الخدمات في منظمة التجارة العالمية منذ آذار/مارس ٢٠٠٠.

٦- الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية
(Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights)

طبقاً للاتفاق، تشمل حقوق الملكية الفكرية حقوق الطبع، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، والعلامات الجغرافية للسلع، التي تشير الى مكان الصنع والجودة العالمية للمنتج، والتصميمات الصناعية وتصميمات الدوائر المتكاملة، والأسرار الصناعية. وتتعهد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتنفيذ إجراءات حماية الملكية الفكرية من خلال التشريعات المحلية وتطبيق إجراءات رادعة ضد من ينتهك هذه الحقوق، بما في ذلك الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية. ويوضح الاتفاق أن الحد الأدنى لمدة حماية حقوق الملكية الفكرية هو ٥٠ سنة في مجال حقوق الطبع، و٢٠ سنة في مجال براءات الاختراع، و٧ سنوات في مجال العلامات التجارية. وليس هناك إلزام بتطبيق الاتفاق قبل مرور عام واحد على إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥). ويمكن أن تمتد فترة السماح الى ٥ سنوات للدول النامية و١٠ سنوات للدول الأقل نمواً، و ذلك حسب الموضوعات.

٧- اتفاقات جماعية (Plurilateral Agreements)

وكانت أربعة اتفاقات: (١) المشتريات الحكومية؛ (٢) اتفاق اللحوم؛ (٣) اتفاق الألبان؛ (٤) اتفاق الطيران المدني. وهي ذات طابع خاص في إطار منظمة التجارة العالمية من حيث أنها لا تطبق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على جميع الدول الأعضاء، ولكن يكون تطبيق هذا المبدأ على الدول الأعضاء الأطراف في هذه الاتفاقات. وهي اتفاقات اختيارية وليست إلزامية، وعلى ذلك فإن فتح الأسواق في هذه القطاعات يظل مقصوراً على الدول الأعضاء في هذه الاتفاقات. وفي عام ١٩٩٧، ألغي اتفاقا اللحوم والألبان؛ فأصبحت هذه الاتفاقات اثنين فقط هما المشتريات الحكومية والطيران المدني.

ثالثاً- اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية
Agreement on Establishing the World Trade Organization

كما سبق أن أشرنا، جاء اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية في أعقاب نجاح جولة أوروجواي في عام ١٩٩٤، ودخل حيز النفاذ في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ونوضح هنا مهام منظمة التجارة العالمية، وكيف تعمل، وعضويتها.

ألف- مهام منظمة التجارة العالمية

(أ) تسهيل إدارة و تطبيق الاتفاقات التجارية التي نتجت عن جولة أوروجواي وأي اتفاقات جديدة قد يجري التفاوض عليها مستقبلاً؛

(ب) توفير منتدى أو محفل للمزيد من المفاوضات بين الدول الأعضاء في المنظمة حول الأمور التي تغطيها الاتفاقات، إضافة الى القضايا الجديدة؛

(ج) الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية؛

(د) تنفيذ المراجعات الدورية للسياسات التجارية في الدول الأعضاء؛

(هـ) التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الملحقة بهما، وذلك من أجل مزيد من التنسيق فيما يتعلق بصنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

باء- كيف تعمل منظمة التجارة الدولية

يوضح الشكل ٢ الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية، الذي يتألف من:

(أ) المؤتمر الوزاري: يعتبر الجهة الرئاسية للمنظمة، ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل. ويضطلع المؤتمر بتنفيذ مهام المنظمة واتخاذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض، كما ان له سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي ينص عليها أي من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف؛

(ب) المجلس العام للمنظمة: يتألف من ممثلين عن كل الدول الأعضاء، ويتولى الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة، كما يتولى مهام المؤتمر الوزاري فيما بين فترات الانعقاد. ويجتمع المجلس العام بصفته هيئة لتسوية المنازعات عند النظر في الشكاوى واتخاذ الإجراءات الضرورية لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء. كما انه مسؤول عن القيام بمراجعة للسياسات التجارية للدول كل على حدة، استناداً الى التقارير التي تعدها أمانة منظمة التجارة العالمية.

الشكل رقم (2)

كيف تعمل منظمة التجارة العالمية ؟

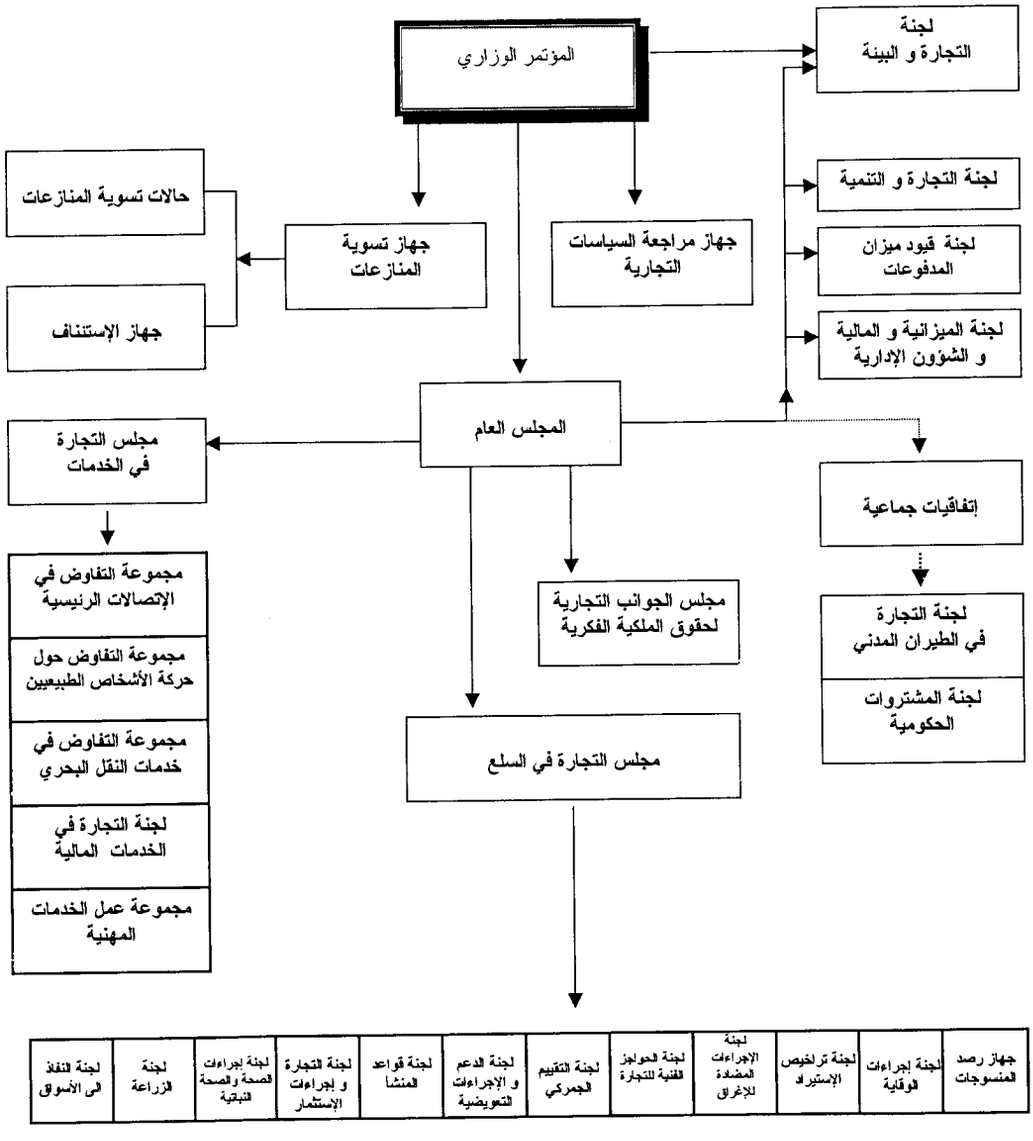

ويجتمع المجلس العام للمنظمة عند الحاجة. وتتفرع منه مجالس متخصصة وهي: مجلس التجارة في السلع، ومجلس التجارة في الخدمات، ومجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وعضوية هذه المجالس مفتوحة أمام كل الدول الأعضاء؛

(ج) اللجان الفرعية بالمنظمة: هي لجان تتشكل بمعرفة المؤتمر الوزاري وهي: لجنة التجارة والبيئة، ولجنة التجارة والتنمية، ولجنة قيود ميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية والشؤون المالية والإدارية؛

(د) أمانة المنظمة: ويرأسها مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري للمنظمة ويحدد صلاحياته وشروط خدمته، وذلك لمدة ٤ سنوات. ويعين المدير العام نوابه (أربعة نواب للمساعدة في الإشراف على العمل) وموظفي الأمانة، ويحدد واجباتهم وصلاحياتهم وشروط خدمتهم طبقاً للقواعد التي يحددها المؤتمر الوزاري.

جيم- اتخاذ القرارات في المنظمة

تتخذ القرارات في المنظمة على أساس توافق الآراء (Consensus). ويعتبر القرار متخذاً بتوافق الآراء ما لم يعترض عليه بشكل رسمي، أي من الأعضاء الحاضرين في جلسة مناقشة القرار. وفي حالة عدم الوصول الى قرار بتوافق الآراء، يُلجأ الى التصويت. ولكل دولة صوت واحد في اجتماعات كل من المؤتمر الوزاري والمجلس العام للمنظمة، وهنا يتخذ القرار بأغلبية الأصوات، وأغلبية الأصوات تعني ثلاثة أرباع عدد الأصوات على الأقل فيما يتعلق باتخاذ قرارات حول تفسير أي من الاتفاقات التجارية، وكذلك ثلاثة أرباع عدد الأصوات فيما يتعلق بقرارات الإعفاء المؤقت لدولة عضو بالمنظمة من الالتزامات. أما بالنسبة للتعديلات على أحكام الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف فتشترط موافقة ثلثي عدد الأصوات. وفي هذا الصدد نرى أنه ليس هناك دولة مجبرة على قبول قرارات معينة.

دال- عضوية المنظمة

يبلغ عدد أعضاء المنظمة حالياً ١٤٢ دولة، معظمها من الدول النامية. وهناك نحو ٢٨ دولة طالبة للعضوية، منها خمس دول عربية هي الجزائر والسودان ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن. وتستطيع أي دولة غير عضو الانضمام إلى المنظمة عن طريق التفاوض للإنضمام. ويجب عليها، خلال مفاوضات الانضمام، الموافقة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل تشريعاتها الوطنية لتنسجم وقواعد الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. كما ان عليها التعهد بتثبيت التعريفة الجمركية وتعديل أنظمتها إذا اقتضى الأمر وفقاً لنصوص الاتفاقات، وتقديم التزامات مقبولة في مجال الخدمات. وعلى الدولة التي تبدي رغبة في الانضمام إلى المنظمة أن تراعي أن الاتفاقات حزمة واحدة و أنها سوف تلتزم بها. ويشار الى هذه التعهدات على أنها ثمن تذكرة الدخول. ويتخذ المؤتمر الوزاري القرارات المتعلقة بالانضمام، ويوافق على شروط اتفاق الانضمام ثلثا أعضاء المنظمة. ويجوز للعضو أن ينسحب من عضوية المنظمة، ويبدأ مفعول ذلك بعد انتهاء فترة ستة أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المؤتمر العام للمنظمة إخطاراً كتابياً بالانسحاب.

هاء- هل انتهت المفاوضات التجارية بعد جولة أوروجواي؟

من ضمن مهام منظمة التجارة العالمية أن تكون محفلاً للتفاوض المستمر بين أعضائها. فبعض اتفاقات المنظمة يقضي بمراجعة منتظمة لأحكام معينة و/أو لأحكام الاتفاق نفسه. والبعض الآخر يتضمن التزامات للبدء في مفاوضات جديدة بعد مرور مدة معينة من تاريخ إنشاء المنظمة. وعلى ذلك فإن المفاوضات تبدأ بعد مرور ٥ سنوات (أي في عام ٢٠٠٠) في مجالين هما الزراعة، وذلك للاستمرار في عملية الإصلاح التي بدئت في جولة أوروجواي، والتجارة في الخدمات، وذلك لتعزيز تحرير التجارة الدولية. وقد شرع في هذه المفاوضات بالفعل في آذار/مارس ٢٠٠٠. ويلاحظ من متابعة نتائج المؤتمرات الوزارية أن هناك موضوعات جديدة وقضايا تجارية يتم إقرارها في هذه المؤتمرات، وهو ما سنلاحظه فيما بعد.

واو- نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية

كما سبق ان أشرنا، كان نظام تسوية المنازعات في الجات ١٩٤٧ ضعيفاً، فحصلت تجاوزات كثيرة في تنفيذ وتطبيق الاتفاقات التجارية الدولية، واستلزم الأمر تقوية هذا النظام، وهو ما حدث في جولة أوروجواي. ويتولى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية مهمة تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء. وتنص القواعد والإجراءات الحاكمة لتسوية المنازعات على أنه يحق لأي دولة عضو تتضرر من انتهاك عضو آخر أو اكثر لأي من الاتفاقات التجارية التي تشرف المنظمة على تنفيذها ان ترفع شكوى الى المنظمة بعد أن تستنفد كافة الفرص المفتوحة للتوصل الى حل يرضي الدولة الشاكية. وهناك خطوات تتبع في تسوية المنازعات مثل تشكيل لجنة للتحكيم تقدم توصياتها بالنسبة لموضوع الشكوى، وثمة أيضاً هيئة استئناف هي بمثابة محكمة استئناف .

زاي- أهم نتائج المؤتمرات الوزارية للمنظمة منذ إنشائها في عام ١٩٩٥[٦]

حسبما ذُكر آنفاً، يشكل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية السلطة الرئيسية المنوط بها اتخاذ قرارات بشأن تيسير التجارة العالمية. ويجتمع هذا المؤتمر كل سنتين. وقد كانت أهم نتائج هذه الاجتماعات على النحو التالي:

١- مؤتمر سنغافورة (٩-١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)

تمثلت النتيجة الرئيسية لهذا الاجتماع، حسبما جاء في "إعلان سنغافورة"، في أن المؤتمر الوزاري طلب من مجلس المنظمة دراسة ومعالجة بعض القضايا التجارية الجديدة ومنها: (١) التفاعل بين السياسات التجارية وسياسات المنافسة؛ (٢) العلاقة بين التجارة والاستثمار؛ (٣) الشفافية في المشتريات الحكومية؛ (٤) تسهيلات التجارة؛ (٥) التجارة والبيئة؛ (٦) اضطلاع منظمة العمل الدولية بتشجيع الدول على استخدام معايير العمل، على ألا يكون ذلك بغرض الحماية

---

(٦) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA): Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region, 1999-2000.

التجارية، وكذلك وضع خطة عمل لتحسين قدرات الدول النامية والدول الأقل نمواً. وفضلاً عن ذلك، وضع عدد كبير من المشاركين إعلاناً بشأن تخفيض الحواجز التي تعوق التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات(٧).

٢- مؤتمر جنيف (١٨-٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨)

تصادف انعقاد هذا المؤتمر مع الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء النظام التجاري المتعدد الأطراف، إذ ان المنظمة السلف لمنظمة التجارة العالمية، وهي مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، كانت قد أنشئت في عام ١٩٤٨. وطلب المشاركون من المجلس العام أن يعد برنامج عمل يتضمن توصيات تشمل تنفيذ اتفاقات جولة أوروجواي، الى جانب مسائل أخرى. وطلب أيضاً إعداد برنامج عمل بشأن التجارة الالكترونية.

٣- مؤتمر سياتل (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)

شارك في هذا المؤتمر نحو ١٣٥ دولة. وأخفق المؤتمر في التوصل الى قرارات بشأن موضوعات مختلفة تتعلق بالتجارة الدولية في السلع والخدمات، وكان السبب في ذلك عدم استعداد البلدان المتقدمة والبلدان النامية لمناقشة بعض المواضيع التجارية الأخرى. وبوجه عام، كان من أهم أسباب هذا الفشل:

(أ) التعارض في وجهات النظر بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة: كانت البلدان النامية تعارض إدراج أية قضايا جديدة، وذلك، أساساً، بسبب افتقارها الى القدرات، وقلقها من أن الاستثمار الاجنبي غير الخاضع لضوابط لن يعود عليها بفائدة، وبسبب سجل منظمة التجارة العالمية في هذا المضمار، إذ كانت اتفاقاتها السابقة (بشأن قضايا كالزراعة وحقوق الملكية الفكرية) منحازة الى جانب البلدان الغنية وضارة بالبلدان الفقيرة. وكانت غالبية البلدان النامية تشكو من الإجراءات المتصلة بالأفرقة العاملة التي تعالج قضايا جديدة كالمنافسة والاستثمار، علاوة على انها أعربت عن شواغلها بخصوص العمالة؛

(ب) التعارض في وجهات النظر فيما بين البلدان المتقدمة حول الزراعة، وما يتعلق بالتكنولوجيا البيولوجية؛

(ج) إجراءات منظمة التجارة العالمية: التي تتعلق بالنواحي التنظيمية للمؤتمر.

٤- الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية

سيعقد هذا المؤتمر في الدوحة، قطر، خلال الفترة ٩-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وتجري الاستعدادات لهذا الحدث التجاري العالمي على قدم وساق في منظمة التجارة العالمية والدولة المضيفة. وحتى إعداد هذه الورقة، لا يزال جدول أعمال هذا المؤتمر في طور الإعداد، إلا أن

---

(٧) International Monetary Fund (IMF) : World Economic Outlook, September 2000.

هناك ملامح عامة أشار إليها المدير العام لمنظمة التجارة العالمية خلال افتتاحه اجتماعاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في جنيف، عقد في الفترة ٢٠-٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠١، وهي أن جدول أعمال المؤتمر الوزاري الرابع سيضم القضايا الخاصة بالتجارة في الخدمات والزراعة. ومن جانب آخر، هناك استعدادات على مستوى الدول العربية لهذا المؤتمر، كما هو الحال في سائر أقاليم العالم. وبوجه عام، هناك مطالب للدول النامية وأخرى للدول المتقدمة. فالدول النامية تود تنفيذ الاتفاقات التي نتجت عن جولة أوروجواي، وتؤكد على ضرورة فتح الأسواق أمام صادرات هذه الدول. أما الدول المتقدمة فتود النظر في قضايا متعلقة بالتجارة والبيئة، والتجارة والاستثمار، ومعايير العمل، والتجارة والمنافسة. بيد أن المؤتمر سيتناول الكثير من القضايا التي يفترض أن تتخذ فيها قرارات يمكن تنفيذها. والسؤال هو: هل ان فشل مؤتمر سياتل سيكون بمثابة عامل ضروري لإنجاح المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة؟

حاء- أوضاع التجارة العربية

بداية يجب أن نشير إلى أن الدول المتقدمة، التي لا يتجاوز عدد سكانها ١٥,٥ في المائة من إجمالي عدد سكان العالم - تساهم بأكثر من ثلاثة أرباع الصادرات العالمية (٧٧,٦ في المائة)، إضافة الى أن نصيبها في الناتج الإجمالي العالمي بلغ نحو ٥٧,٤ في المائة في عام ١٩٩٩[٨]. أما الدول النامية فإن نصيبها من التجارة العالمية ضئيل رغم أن عدد سكانها يمثل نحو ٧٧,٧ في المائة من عدد سكان العالم. فهل يعني ذلك أن تبذل الدول النامية مزيداً من الجهد لزيادة مساهمتها في التجارة العالمية؟ وهل يعني أن يكون هناك أيضاً نوع من التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية لإرساء شكل ما من أشكال التوازن والتواجد في الأسواق؟ إن تلك الأمور أصبحت مطلوبة في ظل العولمة الاقتصادية حتى تستقيم الأمور في النظام التجاري العالمي وحتى تجد الدول النامية حوافز تتمثل في زيادة صادراتها، وهو ما ينعكس إيجاباً على تخفيف حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها.

وبالنسبة للتجارة العربية، فإنها تساهم بنسبة ضئيلة جداً في التجارة العالمية، كانت، في عام ١٩٩٩، نحو ٣ في المائة تصديراً ونحو ٢,٤ في المائة استيراداً. وإذا ما نظرنا الى هيكل الصادرات والواردات، لاحظنا أن نسبة كبيرة من الصادرات، هي ٦٨,٢ في المائة، تعد صادرات نفطية، أو ما يسمى بالوقود المعدني، وأن المصنوعات تمثل نحو ١٥,٨ في المائة فقط من الصادرات العربية الكلية. أما بالنسبة للواردات، فإن الآلات ومعدات النقل، ثم المصنوعات، تمثل نحو ٣٤,٢ في المائة و٣٠,٥ في المائة، على التوالي، من الواردات العربية. ويعد الاتحاد الأوروبي شريكاً رئيسياً في التجارة مع البلاد العربية، إذ يتجه إليه ٢٦,٢ في المائة من الصادرات العربية، وتستورد الدول العربية منه نحو ٣٩,٢ في المائة من وارداتها، وتأتي بعده الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. أما التجارة العربية البينية فإنها تمثل ما يقارب ١٠ في المائة فقط من إجمالي التجارة العربية.

---

(٨) World Trade Organization (WTO): Singapore Ministerial Declaration. December 1996.

الجدول ٢- هيكل الصادرات والواردات العربية السلعية الإجمالية ١٩٩٩

البند	(%) من الصادرات العربية الإجمالية	(%) من الواردات العربية الإجمالية
الأغذية والمشروبات	٣,٩	١٤,٩
المواد الخام	٢,٤	٦
الوقود المعدني	٦٨,٢	٤,١
المواد الكيميائية	٥,٣	٨,١
الالات ومعدات النقل	٣,٧	٣٤,٢
المصنوعات	١٥,٨	٣٠,٥
سلع غير مصنفة	٠,٦	٢,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠

الجدول ٣- اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية لعام ١٩٩٩

الدول العربية	(%) من صادرات التجارة الخارجية العربية	(%) من واردات التجارة الخارجية العربية
الولايات المتحدة	٩,٨	٩,٦
اليابان	٩,٦	١٢,٧
الاتحاد الأوروبي	١٧,٧	٧,٦
دول جنوب شرق آسيا	٢٦,٢	٣٩,٢
باقي دول العالم	١١,٤	٥,٧
الإجمالي	٢٥,٢	٢٥,٢
	١٠٠	١٠٠

المصدر: اتجاهات التجارة الخارجية ، صندوق النقد الدولي، الاستبيان الإحصائي للتقرير العربي الموحد لعام ٢٠٠٠.

وبالنسبة لموقف الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية، فقد انضم الى المنظمة ١١ دولة عربية هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، جيبوتي، عمان، قطر، الكويت، مصر، المغرب، موريتانيا؛ وهناك خمس دول في طور الانضمام وهي الجزائر، والسودان، ولبنان، والمملكة العربية السعودية (التي قطعت شوطاً كبيراً في مفاوضات الحصول على عضوية المنظمة)، واليمن. هذه هي أوضاع الدول العربية فيما يتعلق بالتجارة الدولية، فماذا هي فاعلة في خضم النظام التجاري العالمي الجديد، الذي يعتمد على إطار مؤسسي فعال وتحكمه المنافسة الشرسة، للحصول على مكان في الأسواق العالمية؟

إن الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، والدول التي هي في طريقها إلى الانضمام، ستشكل، خلال فترة وجيزة، معظم الدول العربية. وهذا يعني أن قوة المفاوض العربي ستأتي من التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء لتكوين موقف عربي موحد في سبيل الاستفادة من الفرص المتاحة وتقليل المخاطر. وإذا كانت الدول العربية، في الأساس، دولاً نامية، فإن ذلك أدعى إلى أن يكون لها دور فعال مع الدول النامية الأخرى للحصول على المكاسب المتاحة في النظام التجاري العالمي الجديد. ويجب أن يكون ذلك متوازياً مع جهود كثيرة يلزم بذلها في مجال الإصلاح الاقتصادى (الذي بدأ في العديد من الدول العربية في عقد التسعينات). ويحب أيضاً إجراء مراجعة شاملة للتشريعات لتتوافق مع متطلبات التجارة العالمية. كما ان الحاجة ماسة إلى تحسين جودة

المنتجات العربية المصدرة، وهذا يأتي من خلال الالتزام بمعايير الجودة العالمية. كذلك تدعو الحاجة إلى فهم وإدراك لكافة الاتفاقات التي نتجت عن جولة أوروجواي، وإلى كوادر مؤهلين يمكنهم أن يحصلوا على ما تتيحه الاتفاقات الدولية من مكاسب للدول العربية. وقد أصبح من المطلوب والضروري أن يكون هناك فريق عربي في مجال المفاوضات التجارية ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، يضم اقتصاديين وقانونيين وغيرهم. وأخيراً فإن الاحتكاك مع الدول المتقدمة في مجالات التصنيع والتكنولوجيا المتقدمة يعد ضرورياً ويأتي من خلال البعثات التعليمية والتدريبية وبواسطة إنشاء قاعدة تكنولوجية في المنطقة العربية.

رابعاً- خلاصة

على مدى أكثر من نصف قرن (١٩٤٧-٢٠٠٠) حدثت تطورات هامة في النظام التجاري العالمي. فخلال الفترة ١٩٤٧-١٩٨٥، كان النظام التجاري العالمي يعمل وفق الجات ١٩٤٧، الذي كان يعتمد على التجارة السلعية، وخاصة تجارة السلع المصنعة التي هي منتجات الدول المتقدمة. ثم جاءت الفترة ١٩٨٦-١٩٩٣، فترة جولة أوروجواي، لتشكل نظاماً جديداً شمل العديد من الاتفاقات المتعددة الأطراف، مثل التجارة في الخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية، والتجارة الزراعية، والمنسوجات والملابس، وذلك جنباً الى جنب مع ما تضمنه الجات ١٩٤٧، الذي عدل ليصبح الجات ١٩٩٤. كما أنشئت منظمة للتجارة العالمية تُعنى بقضايا التجارة العالمية والإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية العالمية التي نتجت عن جولة أوروجواي. وقد دخلت المنظمة حيز التشغيل في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وسلطة اتخاذ القرارات في هذه المنظمة هي المؤتمر الوزاري، ويعقد كل سنتين. وحتى الآن عقدت ثلاثة مؤتمرات وزارية: الأول في عام ١٩٩٦، والثاني في عام ١٩٩٨، والثالث في عام ١٩٩٩، ونشأت من المؤتمرين الأول والثاني قضايا جديدة من أهمها التجارة والاستثمار، والتجارة والمنافسة، والتجارة والبيئة، والشفافية في إجراءات المشتريات الحكومية، وتسهيلات التجارة، والتجارة الإلكترونية. وقد فشل المؤتمر الثالث، الذي عقد في سياتل، في التوصل الى نتائج.

وسيعقد المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والآمال معلقة على ان تتخذ فيه قرارات خاصة بتنفيذ اتفاقات جولة أوروجواي، وذلك فيما يتعلق بفتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية. ولدى الدول النامية اتجاه إلى أن تكون الجولة الجديدة - في حال الموافقة على بدئها - "جولة للتنمية" تركز على مطالب الدول النامية وتنعكس على الاقتصاد العالمي. إلا أن الدول النامية تتبنى موقفاً تدعو فيه إلى تقييم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في جولة أوروجواي، ثم إلى النظر في القضايا الأخرى الجديدة. وهناك مفاوضات جديدة تدور ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٠ حول التجارة في الخدمات والزراعة. وتأتي هذه المفاوضات كتطبيق لنصوص الاتفاقات التي أكدت على ضرورة الدخول في مفاوضات جديدة حول هذه القطاعات، وذلك في سعي نحو المزيد من تحرير التجارة العالمية.